

قرار مجلس الوزراء

رقم ١٣ لسنة ٢٠٢١

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بشأن الموائى التخصوية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠٠١ بمنح التزام إنشاء وتشغيل

وإعادة تسليم رصيف بحرى بترولى متخصص بميناء دمياط بنظام (B.O.T) للشركة

الإسبانية المصرية للغاز (سيجاس) وكذا الترخيص للشركة بإنشاء وامتلاك وتشغيل

مجمع تسييل الغاز الطبيعى وتصديره ؛

وبناءً على ما عرضه وزير النقل ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(المادة الأولى)

ووفق على تعديل البند رقم (٢-٥) بالملحق رقم (٢) المرافق لقرار رئيس مجلس

الوزراء رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه ليكون نصه الآتى :

بند (٢-٥) :

« فى حالة التأخير فى السداد بعد انتهاء فترة سماح مدتها (ثلاثون يوماً)

يتم احتساب فائدة على المتأخرات على أساس الفائدة الرسمية المعلنة من قبل

البنك المركزى .

ويجوز لمجلس إدارة هيئة ميناء دمياط منح الطرف الثانى فترة للسداد أو أية

اختيارات أخرى يقدرها مجلس الإدارة وذلك دون احتساب فوائد تأخير متى توافرت

حالة من حالات القوة القاهرة أو الظروف الطارئة وترتب عليها تجاوز التأخير فى السداد

المدة المشار إليها بالفقرة الأولى . »

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٣ شعبان سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ٥ أبريل سنة ٢٠٢١ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مديوني